منشورات

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية
CMERJES

التنمية الاقتصادية المستدامة
وانعكاساتها السوسيو اقتصادية مع الأقاليم

مؤلف جماعي

تقديم:
د. سعدبوه الركاد
رئيس وحدة البحث للاقتصاد الكلي للنمو والتنمية

التأطير والتنسيق العلمي:
د. محمد الداه عبدالقادر
رئيس المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية
CEGODET

Hanns Seidel Stiftung

الطبعة الأولى 2023

التنمية الاقتصادية المستدامة وانعكاساتها السوسيو اقتصادية مع الأقاليم
Le Développement Economique Durable et ses effets socio-économiques sur les Territoires

2023

Publications

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية
CMERJES

Le Développement Economique Durable
et ses effets socio-économiques sur les Territoires

Ouvrage collectif

Encadrement et coordination scientifique :
Pr Mohamed Dah Abdelkader
Président CMERJES

Preface :
Dr Saad Bouh Reghad
Président URMCD

مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية
CEGODET

Hanns Seidel Stiftung

1ère Edition 2023

ISBN : 978-2-37700-360-0

عنوان الكتاب التنمية الاقتصادية المستدامة
و انعكاساتها السوسيو اقتصادية والمجالية

تنسيق د. محمد الداه عبد القادر

الطبعة الأولى 2023

منشورات المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

http://www.cmerjes.mr cmerjes@gmail.com

الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية الموريتانية 2022 /2590

رمدك ISBN :978-2-37700-360- 0

سحب PRINT PLUS
Tél: +222 22 29 03 36 / 36 60 47 37
e-mail: printplus.mr@gmail.com

ISBN :978-2-37700-360- 0

الآراء الواردة في هذا المؤلف هي آراء شخصية لكتابها .

اللجنة العلمية

الدكتور مختار فال محمدو	جامعة نواكشوط	الدكتور الشيخ سعد بوه كمرا	جامعة نواكشوط
د.علي مصطفى	جامعة قرطاج تونس	الدكتور سيدي محمد سيد أب	جامعة نواكشوط
د.عالي فال	جامعة نواكشوط	الدكتورة سلوى فوزي الدغيلي	جامعة بنغازي ليبيا
د.أحمد حضراني	جامعة المولى إسماعيل المغرب	الدكتور أحمد أجعون	جامعة ابن طفيل بالقنيطرة. المغرب
الدكتور عمار بوضياف	جامعة العربي تبسي.الجزائر	الدكتور مصطفى	جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر
الدكتور مهداوي عبد القادر	جامعة أحمد دراية أدرار.الجزائر	د.بوحنية قوي	جامعة ورقلة الجزائر
الدكتور أفت إبراهيم فودة	جامعة القاهرة مصر	د. محمدن نكرش	جامعة نواكشوط
الدكتور إبراهيم البرتاجي	جامعة قرطاج تونس	الدكتور أحمد مالكي	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب
الدكتور أناس المشيشي	جامعة سيدي محمد بن عبدالله فاس المغرب	دة. بنقاسم حنان	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب
الدكتور النان ولد المامي	جامعة نواكشوط	الدكتور السالم ولد سيدي عبد الله،	جامعة نواكشوط
الدكتور حفيظ يونسي	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب	الدكتور خيري محمد عمر	جامعة سكاريا تركيا

الدكتور محمد المختار مليل	جامعة نواكشوط	الدكتور محمد ميمين عبد الدائم	جامعة نواكشوط
الدكتور عبد العالي ماكوري	جامعة ابن زهر أغادير المغرب	الدكتور الحسن ولد ماء العينين	جامعة نواكشوط
الدكتور عبد العالي حاحة	جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر	الدكتور محمد أحيد إسلم	جامعة نواكشوط
الدكتور حسن صحيب ،	جامعة القاضي عياض مراكش المغرب	الدكتور محمد الداه عبد القادر	جامعة نواكشوط
الدكتور محمد بنشقارة	جامعة المولى إسماعيل لمغرب	الدكتور محمد الأمين عمي	جامعة نواكشوط
الدكتور كمال دريد	جامعة العربي بن امهيدي أم البواقي الجزائر	الدكتور الشيخ عبد الله أحمد باب	جامعة نواكشوط
الدكتور جردان إدريس	جامعة عبد المالك السعدي طنجة المغرب	الدكتور عبدي محمد محمود	جامعة نواكشوط
الدكتور المحجوب الدربالي	الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية المغرب	د. جواد رباع	كلية الحقوق آيت ملول جامعة ابن زهر أغادير المغرب
دة.عيتان لميس سعيدان	كليّة العلوم القانونيّة والإقتصاديّة والتصرّف بجندوبة ،جامعة جندوبة.تونس	الدكتور غيتاوي عبد القادر	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر
الدكتور آية عباس	كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس جامعة قرطاج تونس	شريفة كلاع	كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3.

الدكتور نبيل ونوغي	المركز الجامعي سي الحواس بريكة الجزائر	الدكتور محمد أمين أوكيل	جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية الجزائر
الدكتور سليم عبد صالح الدليمي	كلية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة مصر	أ.د. مخلد ارخيص سالم الطراونه	كلية الحقوق جامعة مؤتة .الاردن
Nicola ROMANA	Université de Palerme (Italie)		

دراسة في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030

الدكتور محمد الملقب الداه ولد الشيخ
أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية
باحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية

تقديم

اعتمد رؤساء الدول والحكومات في 25 أيلول/سبتمبر 2015 إبّان القمة الخاصة بشأن التنمية المستدامة، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تحدد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي يتفرّع عنها 169 غاية.

وتهدف هذه الخطة إلى التصدي لتحديات العولمة بالاستناد إلى مكونات التنمية المستدامة الثلاثة وهي البيئة والمجتمع والاقتصاد.

وتمثّل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها مفهومًا مجددًا للغاية في مجال التنمية المستدامة.

ولقد بدأت الأمم المتحدة منذ عام 2015 بمساندة الدول لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها التنموية الوطنية والقيام بعمليات المتابعة الإقليمية، ورصد التقدم المحرز بالاستناد إلى البيانات الرسمية، مؤكدة على الحاجة إلى اعتماد مسار يعزز آليات الحوار وبناء الشراكات لكي تعود خطة التنمية المستدامة بفوائدها على الجميع، وضمان أن لا يتخلف أحد عن مسار التنمية.

وقد التزمَت الدول العربية، بما فيها الدول المغاربية، كبقية دول العالم، بتنفيذ أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقدة في نيويورك عام 2015، لاعتماد خطة التنمية المستدامة عام 2030.

تغطي الخطة مجموعة واسعة من الأهداف والغايات تشتمل على 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية، وستُستخدم باعتبارها الإطار الشامل لتوجيه العمل الإنمائي على الصعيدين العالمي والوطني، على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وأهداف التنمية المستدامة هي نتاج العملية المتسمة بأكبر قدر من التشاور والشمول في تاريخ الأمم المتحدة.

وتسعى تلك الأهداف في مجملها إلى استئصال الفقر والجوع، من دون استثناء أي دولة أو فرد، وذلك من خلال إطار إنمائي يأخذ في الحسبان التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

المحور الأول: تعريف التنمية المستدامة

قبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة لابد من تعريف التنمية الاقتصادية لتقارب المصطلحين ولاشتراكهما في الكثير من الخصائص.

أولا: التنمية الاقتصادية

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الاقتصادية، لا بد من توضيح بعض التعابير. إن النمو يحدث تلقائيًا، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير. وتتفق أغلبية الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو

تأثيرات مسبقة. بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والعادات. وبالتالي، فإن كلاً من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية. فالتنمية تتضمن، بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر، إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، وغالبًا ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وعلى هذا الأساس، فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضًا إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة[1]. بمعنى آخر، هناك اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من مصطلحات النمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي، هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في إبان فترة زمنية معينة عادة تكون عامًا. كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي في إبان فترة محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية. في حين أن التنمية الاقتصادية تعدّ عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي في غضون فترة زمنية طويلة نسبيًا. ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي. يصاحب ذلك تغيرات

[1] محمد عبد القادر، مفهوم التنمية الاقتصادية، (الأهرام القاهرة، 1999) ص 17.

بنيانية، تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية، بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل. فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة.

وتعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج. ووفق هذا التعريف، فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

- الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.
- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

وقد دلت التجارب والدراسات المختلفة على نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أن رأس المال يعدّ أحد أهم العناصر اللازمة توافرها لتحقيق القدر من التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية العناصر الأخرى[2].

[2] Burgmeir Beat , Economie du développement durable, Bruxelles, Paris, Debock, 2004 ,P 72-82

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة:

يكتسي موضوع التنمية، بمختلف مفاهيمه، أهمية بالغة على المستوى العالمي. وقد لوحظ في الفترة الأخيرة، إهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية التي وردت في الفصل الاول، لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، إذ إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة[3]. العام 1980، أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاءه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية) وثيقة سميت الإستراتيجية العالمية *لصون الطبيعة*. وقد تضمنت بدايات لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهيئ للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، والقدرة المتصلة على العطاء، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء التنوع الوراثي في كل نوع[4]. العام 1987، تم، بموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية "مستقبلنا

[3]- دوجلاس موسشيت، "مبادئ التنمية المستدامة" ترجمة بهاء شاهين (الدار الدولية للإستثمارات الثقافية: القاهرة، 2000) ص 17.

[4]- See Report IUCN , The International Union for Conservation of Nature, Washington D C, 1980, P, 14

المشترك"، دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وأشار التقرير ألا يكون الهم الأول تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، إنما يكون صون القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد[5].

لقد شكّل الإنسان محور التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وقد أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "برونتلاند" إلى أن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها". كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عليها هذه التنمية، أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة.

ووفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الإهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة". وتقترح التنمية المستدامة لمواجهة التهديدات التي تواجه المحيط البيئي، عالمًا تزول فيه من مجتمعاتنا ظواهر الفقر، واللامساواة، والأنانيات، ونهب الطبيعة، وانحرافات التقدّم العلمي، كي تتمكن الأجيال الحاضرة والقادمة من الإستفادة من موارد الطبيعة. وهذا يعني إلقاء المسؤولية على أنماط

[5] راجع تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص 4-8.

النمو السائد. تعد التنمية المستدامة، الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة النيوليبراليّة، في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعيّة على نحو بدأ يهدد شعور الإنسان بالأمان والاستقرار، بعدما كان يعتقد أن الأرض هي مصدر للثروات لا ينضب، وطاقة للتجديد الطبيعي غير المحدود. وقد أكدت تقارير الخبراء في اللجنة الدوليّة لتغير المناخ، بما لا يسمح بالشكّ، أن أنشطة الإنسان هي المسؤولة عما وصلت إليه الأخطار على مستقبل البشرية برمّتها.

هذا من جهة ومن أخرى، تمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية. إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية"[6]. ونظرًا إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا، تمنى رجل الاقتصاد الهندي أمارتيا صن على المؤسسات الدوليّة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافةً إلى البعد الاقتصادي. وذلك من خلال

[6]- ريمون حداد، نظرية التنمية المستدامة، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2006، ص 4.

القضاء على الفقر، تعزيز الديمقراطيّة، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على فعالية المرأة، التغيير الاجتماعي، تشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضًا من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعقاقير لمكافحة مرض الإيدز[7].

كما يتضمن اعتماد التنمية المستدامة، عنصرًا جوهريًا في مخططات الدول والشركات، وخصوصًا في ما يتعلق بالقوانين الداخلية التي تنظم مشاريع الإستثمارات، بغية حماية البيئة ومنع التصحر، واتخاذ إجراءات لتأمين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتحسين الصرف الصحي للمجتمعات القادمة. ومن أجل معالجة الفقر في العالم سوف يتطلب ذلك منح أكثر البلدان فقرًا، إعفاءً دائمًا من الديون وتحقيق تجارة عادلة من خلال وصول البلدان النامية إلى الأسواق[8].

أيضًا في هذا المضمار، صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين 26 آب/ أغسطس .4 ايلول/ سبتمبر 2002، وضّم، إضافة إلى رؤساء الدول والحكومات، عددًا كبيرًا من المنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية **"إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة"**. شدّد هذا الإعلان

[7] أمارتيا صن،" التنمية حرية"، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2004، ص4-6.

[8] Christiphe Aguiton, Le Monde noun appartien, Plon, Paeis, 2001, 106p- 109

على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة[9].

يستنتج من ذلك أنه "من بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعي والبيئي والاقتصادي: يبرز البعد الاجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كميّة الإنتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الأوليّة. أما البعد البيئي فيتمّثل في أن استمرار سلوك الإنسان سيؤدّي إلى تغييرات تنعكس على الجنس البشري وتهدّد استمراريته.

وعليه، فإنه لا يمكن الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد، كما يفعل معظم علماء الاقتصاد، بل ينبغي اعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد النظام التابع له. أما البعد الاقتصادي، فهو الجزء المفصلي في

[9]- راجع تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبيرغ، 26 آب ،2002، نيويورك، ص 10-15..

نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم للحياة اليوميّة وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، أي في كل دوائر الإنتاج والتوزيع والإستهلاك. والمحور الأساسي هو رفض آليات السوق في تحديد الأسعار والإنطلاق من الأسعار الحقيقيّة، فعلى الإنتاج إستعمال المواد القابلة لإعادة التكوّن، وعلى التوزيع أن لا يثقل كاهل النظم الإيكولوجيّة، وعلى الاستهلاك أن لا يبقى كعمليّة تدمير للمنتوجات، فلا شيء يزول ولا شيء يضيع، كل شيء يصبح مصدر ثروة[10]". وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة:

ثالثا: مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على ركائز ثلاث: الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية والكفاءة البيئية. تعتمد الأولى على الاستخدام الرشيد لثلاث حزم من الأدوات: الأدوات التقنية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات الاجتماعية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعًا. فالأدوات التقنية هي وسائل تحقيق هدف صون الموارد الطبيعية المتجددة، أي قدرتها على العطاء (الإنتاج) في مدى الزمان الممتد، مع زيادة الغلّة في حدود هذه

[10]- ريموند جداد، نظرية التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 5..

الضوابط، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها. يطرح هذا الأمر إعادة النظر في الأدوات والآلات التي تستخدم على مستوى الفرد. أما الأدوات الاقتصادية فهي ضوابط الأداء. وقد برزت فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية" إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من العناصر المختزنة بالبيئة (حقول البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب الخامات) في حساب التكاليف. فمصر، كبلد زراعي، ترفض، مثلاً، إدراج مياه الري في حساب كلفة الزراعة. ومن جانبها تقوم الكفاءة الاجتماعية على مشاركة الناس مشاركة فاعلة في مراحل رسم سياسات التنمية، ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع، وهذا هو جوهر الديموقراطية. إن حرمان الناس المشاركة يعفيهم من المسؤولية ويعطّل قدرتهم على الأداء، وهنا تبرز أهمية المنظمات الأهلية كأدوات لحشد المشاركة الجماهيرية. ويعدّ العدل الاجتماعي إحدى ركائز التنمية المستدامة التي ترفض الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء والمدقعين، والمفهوم الأول للعدل الاجتماعي هو العدالة بين الأجيال. إن صون النظم البيئية المتجددة يحفظ للأراضي الزراعية والمراعي والغابات والمصايد قدرتها على الإنتاج المتواصل. وتحتاج الإدارة الرشيدة لموارد الفحم والبترول والغاز الطبيعي وخامات المعادن إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم الإسراف. والمفهوم الثاني للعدل الاجتماعي هو العدل بين أهل الجيل الحاضر، ويفي باحتياجاته المشروعة[11].

[11] راجع تقرير التنمية البشرية لعام 2003، الأمم المتحدة نيويورك، ص 15-16..

وقد اتفق المختصّون على تحديد بعض المبادئ الأساسيّة للتنمية المستدامة من خلال المؤتمرات العالميّة التي عُقدت لتدارس خططها، وتعتمد هذه المبادئ على العلاقة بين النموّ من جهةٍ بوصفه متطلّباً بشرياً والبيئة من جهةٍ أخرى بوصفها وسط حدوث الأنشطة البشريّة كلّها، وأهمّ هذه المبادئ:

- استخدام أسلوب اعتماد الخطط: كثيرٌ من السياسات المتبعة في بعض البلدان هي التي تتسبّب بتدهور التربة؛ نتيجة إتباع أساليب غير راشدةٍ في الزراعة والتسميد والريّ؛ ممّا يتسبّب بتناقص إنتاجيتها، لذلك عمدت التنمية المستدامة إلى استخدام أسلوب اعتماد الخطط التنموية لتحقيق النظم الفرعية التي تؤدّي إلى تحقيق التوازن البيئي.
- المشاركة الشعبية: اعتمدت التنمية المستدامة على مشاركة مؤسّسات المجتمع المحليّ في وضع الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المنطقة؛ حيث يستطيع أبناء المجتمع المحليّ تحديد أولويات التنمية بدقةٍ أكبر، ويزيد ذلك من تحقيق الفائدة المرجوّة من التنمية.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية: خاصّةً الموارد المتناقصة مع الحفاظ على التوازن البيئيّ[12].

[12]- Sustainable Development", http://www.iisd.org, Retrieved 17-06-2018. Edited.

وبـذلك تأكـد أن عبـارة "التنميـة المسـتدامة" لا تقتصـر علـى التنميـة الاقتصـادية فحسـب، بـل تتعـداها لتشـير إلى مجموعـة واسـعة مـن القضـايا متعـددة الجوانـب لإدارة الاقتصـاد والبيئـة والمجتمـع. وهـذه العناصـر الثلاثـة الأخيرة تشـكّل الركائز للتنميـة المسـتدامة. وإذا اعتبر أن هـذه الركائز تمثـل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع تمثل رفاهية الإنسـان. فكلمـا اقتربـت هـذه الـدوائر بعضـها مـن بعـض، شـريطة أن تكـون متكاملـة لا متناقضـة، ازدادت منطقـة التقـاطع وكـذلك رفاهيـة الإنسـان. وبالتالي، يستشـف بأن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية قد أدى إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة بغيـة تحقيـق التنميـة المسـتدامة، وتشـكل الطاقـة المتجـددة إحـدى وسـائل حماية البيئة. التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر، من دون الإضـرار بقـدرة أجيـال المسـتقبل على الوفـاء بإحتياجاتهـا الخاصـة، وهي تفترض حفظ أصول أغراض النمو والتنمية الطبيعية في المستقبل. هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تُعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي. هي التنمية التي تقوم أساسًا على وضع حوافز تقلل مـن التلـوّث، ومـن حجـم النفايـات والمخلفـات، ومـن حجـم اسـتهلاك الطاقـة الراهن، وتضع ضرائب تحدّ من الإسراف في استهلاك المياه والموارد الحيوية. تمثـل التنميـة المسـتدامة لـدول الشـمال الصـناعية، إجـراء خفـض عميـق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في

الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم[13].

رابعا: مُقوِّمات التنمية المستدامة

- **النمو الاقتصادي:** يُقصَد بهذا المصطلح زيادة المصادر الاقتصادية التي تُعنى بزيادة الدَّخل القوميّ للدُّوَل الأعضاء في المؤتمر وفتح أسواق اقتصادية جديدة تستوعب أعداداً أكبر من العمالة، وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء بطُرُق اقتصادية مدروسة، تقوم على تبادل المصالح بين الدول المشاركة في المؤتمر.
- **الشمول الاجتماعي:** إنّ سعيَ التنميةِ المستدامةِ إلى جمع كلّ العالم تحت مظلة تنمويّة واحدة يساعدَ على إلغاء الفروقات الاجتماعية بين سكان العالم، وإلغاء التمييز بينهم على أساس العرق، أو الطائفة، أو الدين، وجَمْعَهم في سبيل هدفٍ واحد وهو تحقيق الأهداف المنشودة من التنمية المستدامة، والتي تعود بالفائدة على الجميع، وبالتساوي، دون وجود أيّ فروقات تذكر[14].
- **حماية البيئة:** لقد شدّد أعضاء مؤتمر التنمية المستدامة على أهميّة المحافظة على موارد البيئة الطبيعيّة، ووضع سياسات مقننة لترشيد الاستهلاك، وخصوصاً في مجالات الماء، والطاقة، كما رمى إلى معالجة

[13] Développement : Des espaces pour l'innovation, &, Climat2009Voir Rapport annuel de IONG Ters Mond 2009Dakar, Sénégal, P 14-16.

[14] Mr. Mohammed Yousef (01-07-2011) "Ecological Sciences for Sustainable".

مشاكل البيئة المتمثّلة في التلوث البيئي الناتج عن فقر الوعي البيئيّ في العديد من البلاد المشاركة في المؤتمر، وعلاج ما يمكن معالجته من هذه المخاطر، في ظلّ تكاتُفٍ دَوْليّ، وعالميّ[15].

المحور الثاني: أهداف التنمية المستدامة

ستعمل البلدان خلال الخمسة عشر سنة المقبلة — واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع — على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع ضمان اشتغال الجميع بتلك الجهود.

وقد بنيت أهداف التنمية المستدامة على نجاح أهداف التنمية المستدامة للألفية، وهي تهدف إلى المضي قُدماً لإنهاء كافة أشكال الفقر. والأهداف الجديدة متفردة من ناحية أنها تدعو جميع الدول الفقيرة، والغنية ومتوسطة الدخل إلى العمل لتعزيز الرفاهية في ذات الوقت الذي تحمي فيه الكون. كما أنها تقر بأن إنهاء الفقر يجب أن يمضي يد بيد مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتعالج سلسلة من الحاجات الاجتماعية بما فيها التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، في ذات الوقت الذي يتم فيه معالجة التغييرات المناخية والحماية البيئية.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا

[15]- سقنى فاكية، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس – سطيف الجزائر، 2010، 40-41.

فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية — يسهل الوصول إليها — في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والمراجعة على الصعيد العالمي.

الهدف 1: القضاء على الفقر

خُفِّضت معدلات الفقر المدقع إلى النصف منذ عام 1990م. ورغم عظمة ذلك الإنجاز، لا يزال هناك واحد من كل خمسة من سكان المناطق النامية يعيش على أقل من 1.25 دولار يوميا، وهناك ملايين أخرى يحققون أكثر من ذلك قليلا، بينما هناك الكثيرون الذين يواجهون خطر الانحدار إلى هوة الفقر من جديد[16].

إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ[17].

[16]- راجع أطلس، أهداف التنمية المستدامة، 2018، مؤشرات التنمية المستدامة، مجموعة البنك الدولي، 2018.

[17]- راجع، أطلس، أهداف التنمية المستدامة، 2018، من مؤشرات التنمية العالمية، مجموعة البنك الدولي، 2018، ص 2.

الهدف 2: القضاء التام على الجوع

لقد حان الوقت لإعادة التفكير في كيفية تنمية غذائنا ومشاطرته واستهلاكه وإذا فعلنا ذلك بطريقة صحيحة، فيمكن للمزارع والغابات ومصائد الأسماك أن توفر طعاما مغذ للجميع، وأن تولد مصادر دخل لائقة، وأن تدعم – في الوقت نفسه – تنمية ريفية ترتكز على الناس، وأن تحمي البيئة

ولكن، في الوقت الراهن، تتعرض التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع. ويشكل تغير المناخ ضغطا إضافياً على الموارد التي نعتمد عليها، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات.

ولم يعد كثير من الريفيين – رجالا ونساءً – قادرين على تغطية نفقاتهم على أراضيهم، مما يجبرهم على الهجرة إلى المدن بحثا عن الفرص.

وثمة حاجة إلى تغيير عميق في نظام الأغذية والزراعة العالمي إذا ما أردنا تغذية 795 مليون جائع اليوم، بالإضافة إلى ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050، ويقدم قطاع الأغذية والزراعة حلولا رئيسية للتنمية، ويعد قطاعا مركزياً في القضاء على الجوع والفقر[18].

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية

منذ عام 1990م، حدث انخفاض يزيد على 50% في الحد من وفيات الأطفال على مستوى العالم. كما انخفضت نسبة وفيات الأمهات بحوالي 45 بالمائة في كل العالم. كما انخفضت نسبة الإصابات الجديدة بمرض نقص المناعة

[18]- راجع أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بحطة الأمم التنمية المستدامة لعام 2030، ص 1.

المكتسبة /الإيدز بحوالي 30 بالمائة بين أعوام 2000 إلى 2003، كما تم انقاذ حياة أكثر من 6.2 مليون شخص من الملاريا.

وعلى الرغم من هذا التقدم الواضح، إلا أن هناك أكثر من 6 مليون طفل يموتون كل عام قبل وصولهم إلى سن الخامسة؛ مما يعني أن هناك 16.000 طفل يموتون كل يوم من الأمراض الوقائية مثل الحصبة والسل الرئوي. في كل يوم تموت مئات النساء أثناء الحمل أو من التعقيدات المرتبطة بالولادة. وفي كثير من المناطق الريفية، يحصل فقط 56 بالمائة من المواليد على الرعاية على أيدي مهنيين مهرة. ومرض الأيدز يمثل الآن السبب الرئيسي للوفاة بين المراهقين في الحزام شبه الصحراوي بأفريقيا، وهي منطقة لم تزل مدمرة بسبب وباء مرض نقس المناعة المكتسبة.

هذه الوفيات يمكن تجنبها من خلال المعالجة الوقائية، والتعليم، وحملات التحصين، والرعاية الجنسية والإنجابية. ومقصد هذا الهدف هو إنهاء وباء الإيدز، والسل الرئوي، والملاريا والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030م. الإنجازات التي يحققها هذا الهدف سوف تؤدى إلى تغطية صحية عالمية، وتوفر الوصول إلى أدوية وتحصينات آمنة وبسعر معقول لكافة الناس. كما أن البحوث الداعمة وتطوير التحصينات يمثلان جزءاً هاماً من هذا الإجراء أيضاً[19].

[19]- راجع تقرير التنمية البشرية لعام،2003، ص 15-16.

الهدف 4: التعليم الجيد

يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أُحرز تقدم جوهري صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصا بالنسبة للنساء والفتيات. وقد تحسنت بقدر هائل مهارات القراءة والكتابة، إلا أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر جسارة كفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم. فعلى سبيل المثال، حقق العالم التكافؤ بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي، ولكن عدد البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك الهدف بجميع مراحل التعليم لم يزل قليلا.

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

رغم أن العالم قد أحرز تقدما في المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية (بما يشمل التكافؤ في الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين)، لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في كل بقعة من بقاع العالم.

إن المساواة بين الجنسين تشكل ليس فحسب حقا أساسياً من حقوق الإنسان، ولكن أيضا أساس من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية

والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة وسيفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء[20].

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية

إن توافر مياه نقية يسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه. وتوجد مياه عذبة كافية على كوكب الأرض لتحقيق هذا الحلم. ولكن نتيجة لسوء البرامج الاقتصادية أو لضعف البنية التحتية يموت كل سنة ملايين من البشر، معظمهم أطفال من جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة[21].

شح المياه وسوء نوعيتها وقصور الصرف الصحي هي عوامل تؤثر سلباً على الأمن الغذائي واختيارات سبل المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم. ويعاني بعض أشد بلدان العالم فقراً من الجفاف، مما يؤدي إلى زيادة الجوع وسوء التغذية سوءًا.

وبحلول سنة 2050 من المرجح أن يعيش شخص واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة[22].

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

[20]- راجع تقرير خطة عمل البنك الدولي 2015، إدارة التنمية الاجتماعية، واشنطن، 2005.

[21]- راجع دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، 2018، ص6.

[22]- راجع تقرير التنوع لبيولوجي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مذكرة تقنية، الصادر عن البنك الدولي، 2018، ص2-3.

تعتبر الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجه العالم وبالنسبة لكل فرصة متاحة أمام العالم الآن. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة جوهرية سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل. وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصادات.

الطاقة المستدامة فرصة-لتحويل الحياة، والاقتصاديات والكون. وتقود الأمم المتحدة مبادرة الطاقة للجميع لضمان توفر خدمات الطاقة الحديثة، وتحسين فاعلية وزيادة استخدام الموارد المتجددة لكل العالم[23].

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

لا يزال نحو نصف سكان العالم يعيشون على ما يعادل قرابة (2) دولارين يوميا. وفي كثير من الأماكن لا يضمن الالتحاق بوظيفة تمنحه القدرة على الفرار من براثن الفقر. لذا يقتضي منا ذلك التقدم البطيء وغير المتكافئ معاودة التفكير فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار.

إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو: اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحدياً من التحديات الرئيسية التي سوف تواجهها الاقتصاديات جميعها تقريبا فيما بعد عام 2015

[23]- راجع تقرير اللجنة الدولية والتنمية والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفِّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. كما ينبغي أيضا إتاحة فرص العمل وخلق ظروف عمل لائقة أمام جميع من هم في سن العمل من السكان[24].

الهدف 9: الصناعة والابتكاروالهياكل الأساسية

إن الاستثمار في البنية الأساسية –النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان. وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية.

إن التنمية الصناعية المستدامة الشاملة تعتبر مصدراً هاماً لإدرار الدخل، وتساعد في الزيادة السريعة المستدامة في مستوى حياة الناس، كما تساعد إيجاد الحلول التقنية لإقامة الصناعات الصديقة للبيئة.

التطور التقني يعتبر أساساً لمجهودات تحقيق المقاصد البيئية، مثل زيادة الموارد وفاعلية الطاقة، حيث أنه بدون وجود صناعة لا يمكن أن يحدث نمو[25].

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

[24]- راجع تقرير التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس مؤتمر جنيف الدورة، 102- 2013، ص 2.

[25]- راجع، أطلس، أهداف التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من هوة الفقر. ولا تزال أشد الدول ضعفاً – أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية – تشق طريقها صوب خفض حدة الفقر. بيد أن التباين لا يزال متواصلاً، حيث هناك تباينات واسعة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، فرغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، فإن التباين داخل البلدان آخذ في الارتفاع. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافياً لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وسعياً إلى خفض التباين، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير. فالمدن مكّنت الناس، في أفضل حالاتها، من التقدم اجتماعياً واقتصادياً.

بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. وتشمل

التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية.

ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسين في الوقت ذاته استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر. وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج

تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

وتستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة" إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، وزيادة المكاسب الصافية في الرفاهية الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية بخفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث، على مدار كامل دورة الحياة، مع العمل على زيادة جودة الحياة. ويدخل فيها شتى المهتمين، ومنهم أصحاب الأعمال، والمستهلكين، والمسؤولين عن

رسم السياسيات، والباحثين، والعلماء، وتجار التجزئة، ووسائط الإعلام، ووكالات التعاون الإنمائي.

وهي تقتضي أيضا اتباع المنهجية في النهوض والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة العاملة في سلسلة الإمداد، بدءا من المنتج وحتى المستهلك الأخير. وتشمل من بين ما تشمل، إشراك المستهلكين من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والحياة المستدامة، وتزويد المستهلكين بما يكفي من معلومات من خلال المواصفات والملصقات التعريفية، والانخراط في المشتريات العامة المستدامة وغيرها[26].

الهدف 13: العمل المناخي

يؤثر التغيير المناخي حالياً على كل دولة في أي قارة من القارات. ويعطل التغيير المناخي الاقتصادات الوطنية ويؤثر على أنواع الحياة، ويلقى بالأعباء المالية على الناس، والمجتمعات والدول غالباً وفي الغالب الأعم غداً.

لقد جرب الناس التأثيرات المناخية الهامة والتي تشمل التغيير في أنماط الطقس، وارتفاع مناسيب البحر، والكثير من حوادث الطقس غير المواتية. وقد أدت ولم تزل تؤدي انبعاثات الغازات الناشئة عن الأنشطة البشرية إلى تغيير المناخ. وقد بلغت الآن أعلى مستوى لها في التاريخ. وبدون التحرك فمن المتوقع تزايد متوسط درجة الحرارة السطحية في القرن الحادي والعشرين ومن المحتل أن تزيد ثلاثة درجات مئوية خلال هذا القرن-مع توقع ارتفاع أكثر لدرجات الحرارة في بعض مناطق العالم. فالفقراء والفئات الأكثر ضعفاً

[26]- نفس المرجع، ص 42-46.

سوف يكونوا من أكثر الفئات تأثراً. وينشأ عن تغير المناخ، الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.

ومع توفر الحلول وبأسعار معقولة أصبحت الدول قادرة على تحقيق قفزات في مجال الاقتصادات النظيفة والأكثر مرونة. وتتسارع خطى التغيير كلما اتجه الناس إلى الطاقة المتجددة وحزمة من الإجراءات الأخرى والتي سوف تقلل من الانبعاثات وتزيد من مجهودات التكيف.

يمثل التغيير المناخي تحدياً عالمياً لا يحترم الحدود الدولية. كما أن الانبعاثات في أي مكان تؤثر على الناس في أي منطقة من المناطق. فهي قضية تتطلب حلولاً هي بحاجة إلى ترتيب على المستوى الدولي كما أنها تتطلب تعاوناً دولياً لمساعدة الدول النامية على التحرك باتجاه اقتصادات ذات نسبة كربون قليلة[27].

ولمعالجة قضية التغيير المناخي، فقد تبنت الدول اتفاقية باريس في مؤتمر باريس لتغيير المناخ 21 في باريس بتاريخ 21/ديسمبر/2015م. في هذه الاتفاقية، وافقت كافة الدول على العمل من أجل الحد من ارتفاع درجة الحرارة في العالم إلى ما دون 2 درجة مئوية، كما طرحت المخاطر المميتة للسعي من أجل الإبقاء عليها عند 1.5درجة مئوية.

[27] راجع، التقرير الخامس مؤتمر العمل الدولي جنيف الدورة 102- 2013، مرجع سابق، ص 2.

أن تطبيق اتفاقية باريس أمر هام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقديم خارطة طريق للعمل المناخي الذي سوف يقلل من الانبعاثات الحرارية وخلق المرونة المناخية[28].

الهدف 14: الحياة تحت المياه

إن محيطات العالم ـ درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها ـ هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً للسكنى بالنسبة للبشرية.

فمياه أمطارنا ومياه شربنا وطقسنا ومناخنا وسواحلنا وقدر كبير من غذائنا، بل وحتى الأكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفس، توفرها البحار وتنظمها جميعاً في نهاية المطاف. وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل.

وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

الهدف 15: الحياة في البر

تغطي الغابات مساحة 30 بالمائة من سطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع البيئي وأوطان سكان الشعوب الأصلية. ويُفقد سنويا 13

[28]- راجع تقرير الأمم المتحدة باريس، قمة المناخ، 21 ديسمبر 23، باريس،2015، ص42-46..

مليون هكتار من الغابات، في الوقت الذي أفضى فيه التدهور الدائم في الأراضي الجافة إلى تصحر 3.6 بليون هكتار.

إن إزالة الغابات والتصحر –الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ – يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وما برحا يؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. وتُبذل الجهود سعيا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر[29].

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

بدون السلام، والاستقرار، وحقوق الإنسان، والحوكمة الفاعلة القائمة على حكم القانون، لا يمكن أن نأمل في تنمية مستدامة. فنحن نعيش في عالم متسارع الانقسام. وتتمتع بعض المناطق بمستوى مستدام من السلام، والأمن والازدهار، في حين أن بعضها الآخر يعيش في دوامة تبدو غير متناهية من الصراع والعنف. وهذا الأمر لا يعني أنه حتمي، ويجب علينا معالجته.

والمستويات العليا من العنف وفقدان الأمن ذات تأثير مدمر على تنمية أي دولة، حيث تؤثر على النمو الاقتصادي وغالباً ما ينتج عنها مظالم طويلة يمكن أن تمتد لأجيال. فالعنف الجنسي، والجريمة، والاستغلال والتعذيب تسود أيضاً عندما يكون هناك صراع أو انعدام حكم القانون، لذا يتوجب على الدول اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الفئات الأكثر تعرضاً للخطر.

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

[29]- راجع أعمال اللجنة الاقتصادية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة 2030، ص، ص 20

مكرس لتهيئة المجتمعات السلمية والجامعة للتنمية المستدامة، وإتاحة العدالة للجميع، وبناء مؤسسات مساءلة فاعلة على كافة المستويات. والهدف هو التقليل الملموس لكافة أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات بإيجاد الحلول النهائية للصراعات وانعدام الأمن.

إن تعزيز حكم القانون وترسيخ حقوق الإنسان أمرين هامين لهذا الإجراء، وأيضاً تقليل تدفق الأسلحة بطريقة شرعية وتعزيز مشاركة الدول النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

من أجل جدول تنمية مستدامة ناجح هذا يتطلب عمل شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في قلب هذه الجهود. وجميعها متطلبات على الصعد العالمية والإقليمية والقُطرية والمحلية.

ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئة الطاقة المحدِثة للتحول الكامنة في تريليونات الدولارات من موارد القطاع الخاص، وإعادة توجيه تلك الطاقة وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى توجيه استثمارات طويلة أجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى قطاعات ذات أهمية حاسمة، وخاصة في البلدان النامية. وتشمل هذه القطاعات الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتعين على القطاع العام أن يحدد

وجهته بوضوح. فأُطر الاستعراض والرصد وهياكل التنظيم والحفز التي توضع للتمكين من إجراء هذه الاستثمارات يجب تنقيحها إذا أريد لها أن تجتذب الاستثمارات وأن تعزز التنمية المستدامة. وينبغي تقوية آليات الرقابة الوطنية، مثل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمهام الرقابية للسلطة التشريعية.

سلبيات التنمية المستدامة

يظن البعض بأنَّ عملية التنمية المستدامة هي عملية إيجابية محضة بالمطلق، ولكن الكثير يتغافل عن وجود أبعاد جانبية سلبية لها، فليس كلُّ ما يلمع ذَهَباً بصرف النّظر عن أن النوايا جيدة، إلا أن عملية التنمية المستدامة في بعض حيثياتها قد تتطلب الاستغناء الكامل عن الطاقة التي تزود الناس بمستلزمات الحياة الحديثة، وتعديل البنى التحتية، وهذا التحويل في أنماط الاستهلاك سيُكلِّف مبالغ باهظة وأعباء كبيرة؛ تحديداً على الدول النامية، وفيما يأتي بعض سلبيات التنمية المستدامة.

- البطالة في بعض المناطق: متطلبات التنمية المستدامة هي حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، ولا يكون تحقيق ذلك إلّا بتقليص العديد من الصناعات وأنشطتها أو حتى إيقافها، وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار البطالة خصوصاً بين الأفراد الذين كرَّسوا حياتهم في العمل في قطاع واحد، مثل: صناعة الفحم.

- عدم الجدية في الالتزام: التحوّل إلى صناعة سليمة بيئياً هو أمر مكلف وصعب، ممّا قد يخلق مخاطرة في عدم جدية الالتزام الذي تم التعهّد به للمجتمع، فالنتائج التي يُنوى الحصول عليها بشكل إجمالي هي طويلة الأمد.
- المزيد من المتطلبات: تتحمَّل الشركات والمصانع والجهات جزءاً من المسؤولية في التأثير على سلامة البيئة، ومزيداً من الالتزامات والمتطلَّبات للعمل، مثل: الحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، والمعالجة الصحيحة للنفايات، وهذا بدوره سيؤثر على كفاءة وعمل تلك الشركات، بسبب كثرة المتطلبات القانونية.